



هل تنسحب إيران من الاتفاق النووي؟

وجهت إيران في الفترة الماضية تهديدات متعددة تفيد إمكانية انسحابها من الاتفاق النووي، على خلفية تراجع العوائد الاقتصادية التي كانت تنتظرها من الاتفاق، بسبب انسحاب الولايات المتحدة الأمريكية منه وفرضها عقوبات جديدة عليها وعدم قدرة الدول الأوروبية على تعويض هذا الانسحاب عبر الآليات الاقتصادية التي تبنتها لاحتواء تداعياته ومواصلة التعاملات التجارية مع إيران. وبلغ الأمر إلى درجة أن المرشد الأعلى للجمهورية علي خامنئي أكد قدرة إيران على "إحراق الاتفاق"، وذلك ردًا على السياسات والضغط التي تمارسها إدارة الرئيس الأمريكي دونالد ترامب.

ومع ذلك، فإن إيران لم تنفذ تهديداتها في النهاية، وما زالت حريصة على حث الدول الأوروبية لاتخاذ مزيد من الخطوات الإجرائية التي يمكن أن ترفع من مستوى التعاملات التجارية بين الطرفين وتقلص، نسبيًا، حدة التداعيات القوية التي فرضها الانسحاب الأمريكي من الاتفاق.

وهنا يطرح السؤال التالي نفسه: لماذا لم تنفذ إيران تهديداتها فعليًا؟، وبعبارة أخرى: لماذا لم تقم إيران بتنشيط برنامجها النووي من جديد، من خلال إعادة رفع مستوى تخصيب اليورانيوم من ٥،٣٪ إلى ١٩،٧٥٪، وهي النسبة التي حققتها قبل الوصول إلى الاتفاق النووي مع مجموعة "١+٥" في ١٤ يوليو ٢٠١٥، واستخدام أجهزة الطرد المركزي الأكثر تطورًا التي قامت بتخزينها بمقتضى الاتفاق الذي ألزمها باستخدام ٥٠٦٠ جهاز من الطراز الأول فقط.

نظرًا، فإن إيران تستطيع بالفعل أن تقوم بذلك. فهي لم تتخل في الأصل عن أي من مكونات برنامجها النووي حتى بعد الوصول للاتفاق النووي، بعد أن اتفقت مع القوى الدولية على حلول وسط، على غرار تخزين أجهزة الطرد المركزي الأكثر تطورًا، وحصر عمليات التخصيب في منشأة ناتانز فقط، وتغيير نظام التشغيل في مفاعل آراك الذي يعمل بالمياه الثقيلة لإنتاج البولوتونيوم.

لكن عمليًا المسألة تبدو مختلفة. فهذا الخيار يرتبط بحسابات معقدة لا تبدو عواقبها هينة، باعتبار أنها يمكن أن تعيد خلط الأوراق من جديد وتربك مصالح وسياسات سبق أن تبلورت في مرحلة ما بعد الوصول للاتفاق النووي، بعد أن تصور صانع القرار الإيراني أنه نجح في الفوز بصفقة نووية سوف تعزز حضوره في المنطقة وتفتح أسواق إيران من جديد أمام الاستثمارات والشركات الأجنبية التي سبق أن انسحبت منها على خلفية العقوبات الدولية التي فرضت على إيران قبل الاتفاق النووي.

وهنا، فإن إيران لا تستطيع الاستناد إلى أن الانسحاب الأمريكي من الاتفاق يمكن أن يمنحها مسوغًا لذلك، باعتبار أنه، مع العقوبات الأمريكية، أدى، تقريبًا، إلى إفراغ الاتفاق النووي من مضمونه، في ظل الثقل الذي تحظى به الولايات المتحدة الأمريكية على الساحة الدولية، والذي دفع الشركات والاستثمارات الأجنبية إلى العودة لخيار الانسحاب من جديد، تجنبًا لخسارة مصالحها في الولايات المتحدة الأمريكية.



وهنا يمكن القول إن إيران بعد ما اكتشفت أن الطموحات التي تبنتها وبدأت في الترويج لها بشأن العوائد التي يمكن أن تعود عليها من الاتفاق النووي لم تتسامح مع المعطيات على الأرض، باتت تواجه ما يمكن تسميته بـ"مأزق الخيارات المحدودة". فلا هي تستطيع الحصول على قدر أكبر من المكاسب الاستراتيجية والاقتصادية من الاتفاق النووي الحالي، ولا هي تستطيع الاستعاضة عنه بسهولة.

إذ أن هذا الخيار الأخير يطرح مغزى مهماً لن يكون في كل الأحوال موضع قبول حتى من جانب القوى التي عارضت الاتفاق النووي من البداية. فهو يعني أن إيران سوف تعود إلى تنشيط برنامجها النووي، على نحو ينقل أزمة هذا البرنامج إلى مربعها الأول من جديد.

وهنا، فإن عودة إيران إلى تخصيب اليورانيوم بنسبة تقارب الـ ٢٠٪ يمثل خطأً أحمر بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل، التي ستعتبر ذلك محاولة إيرانية للاقترب من مرحلة امتلاك القدرة على إنتاج القنبلة النووية.

ورغم أن ذلك لا يعني أن إيران سوف تنتج القنبلة في حد ذاتها باعتبار أن ذلك يتطلب توافر شروط أخرى مثل وجود قرار سياسي بتحويل إيران إلى دولة نووية عسكرياً، فإن المرحلة السابقة على ذلك لن يكون مسموحاً بها أيضاً، لأنها تضع تلك القوى تحت ضغوط طوال الوقت، باعتبار أن إيران في هذه اللحظة ستكون قادرة على الوصول إلى المرحلة النهائية في حالة ما إذا اتخذت قراراً في هذا السياق.

فضلاً عن ذلك، فإن قراراً بهذا الشأن سوف يعيد العلاقات مع الدول الأوروبية إلى سابق عهدها، حيث كان التوتر هو عنوانها الرئيسي. ورغم أن هذا التوتر ما زال قائماً، خاصة بعد الاتهامات التي وجهتها تلك الدول لإيران بمحاولة تنفيذ عمليات إرهابية على أراضيها تستهدف بعض كوارث المعارضة الإيرانية، إلا أن ذلك لا ينفي أن الاتفاق النووي شجع تلك الدول على محاولة تغيير نمط تفاعلاتها مع إيران، لدرجة تسببت في اتساع نطاق الفجوة في المواقف مع واشنطن حول هذا الملف تحديداً.

وهنا، فإن الانسحاب من الاتفاق كفيل بعودة العلاقات إلى نقطة الصفر، لأنه يعني في المقام الأول عودة الأوروبيين إلى دعم السياسة الأمريكية تجاه إيران، بكل ما يفرضه ذلك من ضغوط وعقوبات جديدة على الأخيرة.

كل ذلك يوحى في النهاية بأن إيران لم تعد تعوّل بشكل كبير على الاتفاق النووي، بل ربما تكون قد أسقطته من حساباتها في النهاية. ومع ذلك، فإنها لا تستطيع الانسحاب منه ولا تمتلك بديلاً له، خاصة أن الخيارات المتاحة قد تكون عواقبها وخيمة.

د. محمد عباس ناجي

